السلطات السعودية تتوحش على المجلس الانتقالي اليمني

بالتزامن مع تحرك سياسي في أروقة مجلس الأمن الدولي لإدراج رئيس المجلس، عيدروس الزبيدي، ومعاونيه على قائمة العقوبات الدولية في حلقة جديدة تعكس عمق الصراع السعودي الإماراتي في المناطق الجنوبية.

وقالت مصادر مطلعة أن حكومة عدن التابعة للاحتلال السعودي وجهت بإيعاز من السعودية بمصادرة والتحفظ على جميع ممتلكات والحسابات البنكية والأموال الخاصة بالمجلس الانتقالي الموالي للإمارات وقياداته في مختلف البنوك المحلية وشركات ومحلات الصرافة.

وأضافت أن التوجيهات شملت جميع الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها ابان سيطرة المجلس الانتقالي على عدن والمحافظات الجنوبية، كما منع التصرف أو التنازل أو السحب أو التحويل أو إجراء أي تصرف.

وألزمت القرارات الصادرة البنك المركزي في عدن والمؤسسات المالية بتنفيذ هذه التوجيهات فورا ودون تأخير، في خطوة لتجفيف منابع التمويل الذاتي للفصائل الموالية لأبوظبي.

ويأتي هذا الحصار المالي بعد ساعات قليلة من تقديم مندوب حكومة عدن طلبا إلى مجلس الأمن الدولي لإدراج القيادات العليا للانتقالي ضمن قوائم العقوبات، مما يكشف عن رغبة سعودية واضحة في كسر أجنحة النفوذ الإماراتي، واستخدام الشرعية الدولية والملاحقة المالية كأدوات لتقويض حلفاء أبوظبي وإعادة ترتيب خارطة السيطرة الميدانية لصالح أجندة الرياض.